

## ماذا ينتظر معان بعد رحيل «المثلث الأمني» وتعيين الأكثر تشدداً؟

بدا تعيين سلامة حقاد وزيراً للداخلية خطوة نحو قبضة أمنية أكثر تشدداً في وقت تنتظر فيه محافظة معان حلولاً جذرية، بعدما رحل القادة الأمنيون الذين أداروا ملفها السنوات

عقبات - محمود الشرعان

بجدة قلم، أحيل مدير الأمن العام ومدير الدرك في عمان، قبل يومين، على التقاعد. أمر ملكي شمل مع تسريح تلك الشخصيات المهمة، قبول استقالة وزير الداخلية، حسين المجالي، وهو ما لا يمكن اعتباره مصادفة أو إجراءً روتينياً. وبعد مدة قصيرة، صدر مساء أمس قرار ملكي بتعيين سلامة حقاد وزيراً للداخلية، إذ وصفها بعضهم بـ«المفاجأة المرعبة»، بالاستناد إلى أن حقاد كان وزيراً للداخلية، قبل 22 عاماً، في حكومة عبد السلام المجالي، وهي الفترة التي سبقت معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل بعام، وكذلك بقي في منصبه أثناء المعاهدة وبعدها بعامين.

تونس

الثلاثة «جاء على وقع خلافات شخصية مكتومة ظلت تطحن لسنوات تلك القيادات، ما سبب إخفاق العديد من المهمات الأمنية». ويضيف أبو طير: «هناك احتمالان لا ثالث لهما، فإما أن تلجأ الدولة إلى تسوية الملفات العالقة في معان، وإما أن تذهب إلى مواجهة مفتوحة ظل بقاء ملفات مفتوحة كالمطلوبين الجنائين، وملف التشدد (التيارات السلفية)، والوضع الاقتصادي.

أما الدرك، فهو فصيل ميداني مستقل وعالي الجهوية، ويتمتع بالقوة لمكافحة الشغب والعصيان وفض المشاجرات والصدامات، وبالاعتماد على أسلوب التدخل السريع لمنع وقوع المواجهات، وعليه أيضاً حماية السفارات الأجنبية والمؤسسات الحكومية والأجهزة الحساسة والحيوية في البلد،

لم يستطع «الثالوث العقال» ضبط «الحراك الشعبي» العنيف في المحافظة

إضافة إلى المشاركة في مهمات خارجية ضمن قوات حفظ السلام، مع أن بعض المعارضين يتهمون الحكومة بأنها استخدمت الدرك، المشهور بقسوته، في شؤون دول أخرى، مثل البحرين. مع ذلك، تبقى قوات الأمن والدرك أذرعاً واضحة لوزارة الداخلية، فيما مهمات الجيش مختلفة كلياً، وينحصر عمله على الحدود والمشاركات في حفظ السلام في دول عديدة. يرى الكاتب في صحيفة «الدستور» الأردنية، ماهر أبو طير، أن رحيل

التي سرقها مجهولون وُرُفِع علم «داعش» عليها. للملحة ما تبعثر من أركان الأمن الأردني في محافظات عديدة، أمر لا بد منه في هذه المرحلة، كما يقول مراقبون، «لأن الدولة الأردنية تعتبر نفسها في مقدمة الدول التي تعمل على محاربة الإرهاب والجماعات المتطرفة في المنطقة». وعلى هذا الصعيد، لم يستطع «الثالوث العقال» أن يضبط «الحراك الشعبي» العنيف، الذي اشتعل في معان، ولم يتمكن من إخماد نيران الغضب والسخط الشعبيين على السياسات الحكومية، التي تقضي المحافظات الأخرى ولا توفر لها أدنى المتطلبات المعيشية. ويضم الجهاز الأمني في الأردن الأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة وقوات الدرك، لكن ثمة فروقاً واضحة بين دور الأمن العام والدرك والمخابرات (التي تمثل الحكومة الخفية التي تسيطر الأوضاع)، كما يقول اللواء المتقاعد عبد الجليل المعايطة، الذي يشرح أنه إلى جانب وظيفة الأمن العام (المتعلقة بالقضايا الاجتماعية)، فإن عليها «حفظ النظام والأمن والسلامة العامة الداخلية... كالجرائم والشكاوى وضبط الحياة اليومية».

وكانت تلك المدة في مضمونها قد أفقدت النظام السياسي الكثير من ملامح المسار الديمقراطي، إذ أشرف حقاد على عدد من الانتخابات، في منتصف التسعينيات، وُصفت نتيجتها بـ«المزورة»، كما يذكر مراقبون. أما عن القرار الملكي المفاجئ الذي أدى إلى رحيل الثلاثة المذكورين، فقد تلقاه الأردنيون أيضاً بدهشة، وخصوصاً أن المؤشرات كانت تدل على أن المجالي وصل المراحل الأخيرة من صعوده «الصاروخي» نحو مقعد رئاسة الوزراء، ثم ظهر أن طموحاته السياسية أشغلته عن مهماته الرئيسية، ما دفع الملك إلى إقالته. هذه رواية، فيما تقول الرواية الرسمية إن ضعف التنسيق بين وزير الداخلية المستقل ومدير الدرك اللواء أحمد السويلمي، ومدير الأمن العام الفريق الركن توفيق الطوالبة، لعب دوراً مهماً في رحيل الثلاثة، على اعتبار أن الملك عبدالله لمس «حالة من الجفاء بينهم». تضيف الرواية نفسها أن هذه المعطيات قرأها القصر، أخيراً، بعد الأداء الأمني في محافظة معان، التي تقع جنوبي المملكة، وأحداث الشغب التي عصفت بها، وكان أبرزها حادثة سيارات المخابرات

## شبح التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الإيقاف: إلى متى؟

قضائي وإداري سريع ومعمر، وخاصة أن الوفاة وقعت بعد تقدم المنوفى بشكوى ضد بعض عناصر الفرقة.

أكدت للمنظمة أن الأخير كان قد عقد خطوبته قبل أسبوعين، وأن وضعه النفسي مستقر، وأنه شخص «مقبل على الحياة»،

تؤشر هذه القضايا إلى تدهور وضعية حقوق الإنسان والموقوفين

مشككة بذلك في رواية انتحاره. وشدد الشارني على أن المنظمة ترى أن وفاة الموقوف جرت في ظروف مريبة وتحوم حولها الشبهات، وعلى أنها تطالب بفتح تحقيق

التعذيب»، بحسب بيان المنظمة. وبتاريخ 2015/04/14 تقدم الضحية بشكوى إلى النيابة العمومية في سيدي بوزيد ضد عناصر من فرقة الأبحاث والتفتيش التابعة للحرس الوطني في سيدي بوزيد. وبتاريخ 2015/05/12 أوقف الضحية مرة أخرى للاشتباه في ارتكابه عملية سرقة، وذلك على يد الفرقة نفسها التي سبق أن تقدم بشكوى ضد بعض عناصرها، ليجري في 2015/05/13 إعلام عائلته بوفاته.

الأحزاب والمنظمات والنقابات، كما لم يكن يخلو مركز من مراكز الشرطة من وجود وسائل مخصصة للتعذيب كالعصي والسلاسل وغيرها. وكثيراً ما يؤدي التعذيب إلى الموت أو الإعاقة ويترك آثاراً نفسية أو بدنية دائمة. بعد «الثورة التونسية»، اعتقد كثيرون أن كل ذلك مثل صفحات سوداء من تاريخ البلاد لا بد أن تطوى بلا رجعة، لكن الأحداث أثبتت غير ذلك. منذ أقل من أسبوع، أصدرت «المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب» بياناً أشار إلى تسجيل ثالث حالة وفاة مشكوك في أسبابها. كانت الثالثة التي تقع في أقل من شهر داخل مركز إيقاف. وأوضحت المنظمة أنه جرى صباح يوم 13 أيار الجاري «إعلام عائلة الفقيد عبد المجيد بن سعد الجدي بوفاته بمقر فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني» في محافظة سيدي بوزيد.

كذلك، لا تزال المنظمة في انتظار نتيجة التشريح الطبي وتطالب بأن يجريه ثلاثة أطباء شرعيين، وهو نفس طلب العائلة، كما تطالب «المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب» بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق في حالات الوفيات المشكوك فيها، التي وقعت في الفترة الأخيرة. ورأى الشارني أن توالي «حالات الوفاة المسترابة» (أي المشكوك فيها) يؤشر إلى تدهور وضعية حقوق الإنسان وحقوق الموقوفين في تونس، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن الدعوات المتواصلة للمنظمات الحقوقية وتنبهها السلطات إلى خطورة تواصل انتهاك حقوق الإنسان لم تجد أي صدى، وهو ما يؤشر إلى عدم اكتراث السلطات بحياة التونسيين وكرامتهم. ومن المنتظر أن تعقد المنظمة ندوة صحافية حول حالات الموت التي تقع في الظروف نفسها في السجون وفي مراكز الاحتجاز. وستقدم أثناء الندوة شهادات عائلات الضحايا. في المقابل، لم تقم السلطات الرسمية ووزارة الداخلية بأكثر من تنفيذ ما راج، دون أي تحرك جدي أو فعلي لإيقاف ما يحدث في مراكزها. ويبدو أن تداعيات تلك القضايا لن تكون داخلية فحسب، إذ دعت، أمس، منظمة «هيومن رايتس ووتش» السلطات التونسية إلى «إجراء تحقيق سريع ومدقق ومحاييد» في وفاة عبد المجيد الجدي.



مورس التعذيب أساساً في مخافر الشرطة ومراكز الاحتجاز وداخل السجون (إرشيف)

مورس التعذيب أساساً في مخافر الشرطة ومراكز الاحتجاز وداخل السجون، وحتى في الفضاء العام كالشارع والملاعب وأمام مقار